

هجرة الشركات الأردنية

في الاستقصاء الذي أجرته حديثاً منظمة "انديفر الأردن"، سألنا الرياديين: إذا ارتأيت تأسيس شركتك الآن، هل ستبدأ عملك في الأردن؟ 60% أجابوا بالنفي!

أحد التحديات التي نواجهها في انديفر الأردن تتعلق بإيجاد شركات تنطبق عليها معايير الاختيار، كوننا نركز على الرياديين الذين لديهم تأثيراً كبيراً والذين يديرون شركات ذات نمو عالٍ محققين نموذجاً للأعمال المبتكرة وامكانيات نمو مهمة فيما يتعلق بالثروة وخلق فرص العمل وتلك التي تكون في مرحلة انعطاف كبيرة من ناحية النمو. حيث نجد في أغلب الأحيان بأن مؤسسي هذه الشركات يكونون إما في مرحلة الانتقال أو قد انتقلوا بالفعل لأسواق أكثر ربحية. ومن أجل تقييم مدى هذه الهجرة، قامت "انديفر الأردن" في بحث هذه الظاهرة.

تم جمع البيانات في تشرين الثاني 2016 من 125 شركة أردنية من قطاعات متنوعة ومراحل مختلفة. ويجدر بالذكر أن قرابة نصف عدد الشركات التي شاركت بالاستقصاء كانت من قطاع التكنولوجيا. ما يقارب نصف الشركات التي استجابت أشارت إلى أنه في الوقت الحاضر أكثر من 51% من إيراداتها وعائداتها تأتي من خارج الأردن. بينما حوالي ثلثي الشركات التي استجابت أفادت بأن أكثر من 80% من موظفيها يتمركزون في الأردن.

وتعرض نتائج الاستقصاء صورة قاتمة عند سؤالهم إذا كانوا يفكرون بنقل أعمالهم إلى الخارج، 72% من المستجيبين أجابوا بنعم! وأقل من نصف هذه المجموعة، أجابوا بأنهم لن يفكروا بنقل مقراتهم الرئيسية فقط، ولكن جميع عملياتهم كذلك. هذه النتيجة صحيحة للمستجيبين بغض النظر عن القطاع، ولكن، كانت أكثر تطرفاً في قطاع تكنولوجيا، حيث تبين أن ما نسبته 15% فقط من المجموعة لن يفكروا بالانتقال.

وبسؤالهم عن الوجهات التي يفكرون بالانتقال إليها، 67% من المستجيبين أجابوا بأنهم قد ينتقلون إلى الإمارات العربية المتحدة. وكان ذلك ينطبق على مختلف القطاعات. 24% أجابوا بأنهم قد يختارون الانتقال إلى الولايات المتحدة، وكان معظمهم من قطاع التكنولوجيا، وذلك ممكن أن يعود إلى انجذابهم إلى البيئة التكنولوجية المتطورة هناك.

طلب الاستقصاء أيضاً من الرياديين بأن يشاركوننا بالأسباب التي دفعتهم لاختيار البقاء في الأردن لغاية الآن، أكثر من الثلثين أجابوا بأنهم باقون هنا لأن الأردن هو الوطن. أقل من الثلث اعتبروا بأن الأردن مكان مناسب لاختبار وتجربة أعمالهم. حوالي الربع قالوا بأن السبب في بقائهم هنا هو انخفاض تكلفة رأس المال البشري، وكان هذا السبب شائع بين شركات قطاع التكنولوجيا وشركات الخدمات المالية، حيث فاقت الثلث لكلا القطاعين.

إضافة إلى ذلك، أجاب ربع المستجيبين بأن معرفتهم بالسوق هي سبب بقائهم هنا. وفيما كان يفخر الأردن وعلى الدوام بجودة رأس المال البشري، اعتبر 14% فقط ذلك سبباً لبقائهم في الأردن، وعلى الرغم من كل الجهود الحكومية المبذولة لدعم البيئة الاقتصادية لريادة الأعمال، 2% فقط اعتبروا ذلك سبباً للبقاء.

مدفوعاتكم، شركة تعنى بالتكنولوجيا المالية، أطلقت منصة eFAWATEERcom للدفع الإلكتروني والتي تعمل على إدارتها نيابة عن البنك المركزي الأردني، كانت إحدى تلك الشركات التي شاركت في الاستقصاء واختارت البقاء في الأردن.

وبخلاف السبب الواضح بأن عميلهم الرئيسي، البنك المركزي الأردني، موجود هنا، ذكر ناصر صالح، الرئيس التنفيذي لمدفوعاتكم أن الجودة العالية لقدرات الموارد التكنولوجية والمالية، تمثل سببا آخر لبقائهم في الأردن، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الملائمة نسبيا مقارنة بدول الجوار. تعقيا على الأسباب التي ممكن أن تستدعي نقل أعماله من الأردن، يجيب صالح:

"قد نفكر في نقل المقر الرئيسي لأعمالنا وأن نبقي جزءا من عملياتنا في الأردن إذا أصبح النظام الضريبي أقل انصافا لقطاعنا، وإذا أصبحت تكلفة جودة الموارد التكنولوجية والعمليات أعلى من الدول الأخرى".

وأضاف عاملا آخر والذي من الممكن أن يدفع به تجاه اتخاذ هذه الخطوة، "إذا طالب المستثمرون الحاليون والجدد في الشركة بالانتقال إلى دولة ذات بيئة استثمارية أكثر جذبا".

عندما تعمقنا أكثر بأسباب الانتقال، 74% من المستجيبين قالوا بأنهم قد يفكرون بالانتقال للوصول إلى أسواق أكبر. وبعض من العوامل الرئيسية الأخرى التي تم ذكرها كأسباب للانتقال تتضمن: الضرائب العالية (45%)، عدم ثبات التشريعات (40%)، الحصول على التمويل (38%)، سهولة المعاملات (31%)، و (23%) أجابوا بأنهم قد ينتقلون بسبب البيروقراطية/الفساد في الأردن. وكان تحدي الحصول على التمويل أكثر بروزا للقطاع التكنولوجي، حيث أشار 57% إلى ذلك باعتباره سببا للانتقال. وفي حالة شركات الخدمات المالية أجاب 56% منهم بأنهم قد ينتقلوا بسبب المعاملات الأسهل والقيود على رأس المال في أماكن أخرى.

علاء السلال، مؤسس موقع جملون، كان من بين هؤلاء الرياديين الذي انتقلوا إلى دبي عام 2016. تحتفظ جملون بعمليات الشركة في الأردن، حيث يتمركز ما يقارب 90% من الموظفين. ويعود ذلك بحسب السلال: "الخفض النفقات". وعندما قررت جملون أن تتوسع وتقدم خدمة "النشر عند الطلب" لمنطقة الشرق الأوسط، لم يجدوا البيئة التنظيمية التي ستكون مساعدة لذلك. ويضيف السلال:

"الأنظمة الجمركية والضريبة على الصادرات، إضافة إلى أنظمة المناطق الحرة، ما تزال متأخرة كثيرا عن الدول الأخرى في المنطقة. وبالأخذ بالاعتبار أن 90% من مبيعات جملون هي في خارج الأردن، وجدنا بأن دبي هي مكان جيد لخدمة "النشر عند الطلب"، والتي ستشكل مستقبل صناعة النشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علما بأننا كنا نحبذ أن نقوم بإطلاق وتأسيس هذه الخدمة في الأردن".

أما عن خرابيش، فهي شركة أخرى شهدنا على انتقال شركائها المؤسسين وأغلب فريقها التنفيذي إلى دبي العام الماضي. وحول ذلك القرار يحدثنا محمد عصفور المدير التنفيذي للشركة بالقول: "أصبحت أعمالنا في الامارات العربية المتحدة تنمو بشكل أسرع مما كانت عليه في الأردن، هذا جعل من خطوة الانتقال ضرورة حتمية، كما سهل ذلك من توسعنا إلى

السوق السعودي. " ويضيف عصفور: "لا تخطط الشركة لنقل عملياتها من الأردن، والذي سيستمر في العمل كمكتب دعم لمكتب دبي والمملكة العربية السعودية."

الأكثر اثارة للقلق للسابق ذكره هو أن الرياديين الذين شاركوا في الاستقصاء يستبعدون احتمالية عكس الوضع الحالي الغير محبذ على المدى القصير. أكثر من ثلثي الاجابات كانت أن الاقتصاد الأردني يحتاج الى أكثر من خمس سنوات لكي يتحسن، وأكثر من الربع من المستجيبين لا يتوقعوا أن يشهدوا أي تحسن للاقتصاد الأردني قبل عشر سنوات.

وفيما تشكل الحوالات المالية للعاملين جزءا مهما من الناتج المحلي الاجمالي للأردن، فان هجرة العقول الأكثر ذكاء والمعية لا يمكن أن تكون دون سلبية. ومصدر القلق ليس الأعمال فقط، حيث ينتقل الرياديون وبعض الوظائف والأدوار الأخرى المتعلقة غالبا بالمبيعات وتطور الأعمال. هذا أمر مفهوم وقد ينظر اليه باعتباره ضروريا للتوسع في الأعمال. ما يثير قلقنا انتقال الشركات بشكل كلي من الأردن، الأمر الذي أشارت له 45% من الإجابات.

ومع ارتفاع الأسعار في الأردن، وتزايد هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية إلى الخارج، يخسر الأردن بشكل متسارع ما كان يعتبر بيوم من الأيام ميزته التنافسية. ويتطلب الأمر أكثر من مجرد الحوافز الضريبية لقلب الوضع ولدفع الأردن لأن يستعيد دوره القيادي في ريادة الأعمال من جديد في المنطقة. يجب أن يكون هناك نهجا ومقاربة أكثر شمولية لضمان بقاء الأردن وجهة جاذبة للعيش والاستثمار. وهذا يتطلب الالتزام طويل الامد من القطاعين العام والخاص لمعالجة بعض المسائل مثل: الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والحفاظ على الأمن وفرص التعيين والسكن بأسعار معقولة وكذلك جودة وتوافر البضائع والخدمات. ويجب أن يعزز هذا العمل استراتيجية حكومية متماسكة والتي تطور أطر سياسات شاملة ومتوافقة تزيد من ثقة و قدرة الرياديين والمستثمرين لإنشاء وتطوير الشركات انطلاقا من الأردن.